الفصل الثامن

مصر بعد مبارك

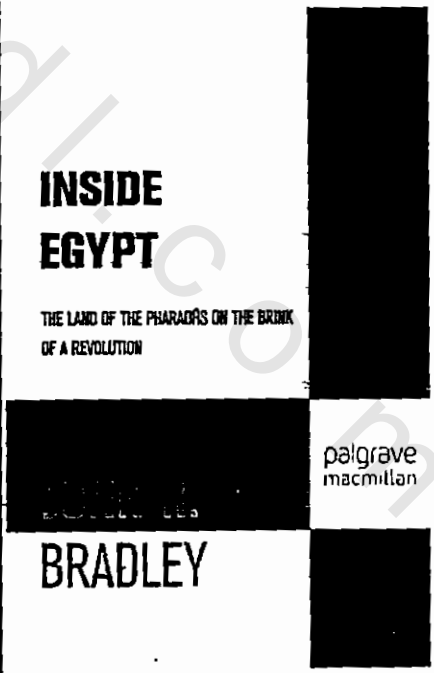

الأقصر مدينة مبهجة ومحبطة للغاية: ففخامة الآثار والحضارة المذكَّرين بها تتعارض مع التسويق الفج، من المستويات العليا إلى الدنيا، التسويق المتطفل على الماضي والمفسد للحاضر. فالمصريون فخورون بشكل مفهوم بالتراث والدولة بفخر يجعلهم قادرين على تبني رؤية طويلة. ولكن يجب القول أنه قد لا يكون هناك مدىً طويل، على الأقل بالنسبة للنظام الحالي، إنْ لم يتم معالجة المواضيع الملحة والهامة في المدى القصير. وقد أصبح واضحاً في سبتمبر ٢٠٠٧ أن الوعود قصيرة المدى غير سهلة عندما راحت تنتشر شائعات في القاهرة بأن حسني مبارك كان مريضاً للغاية، وربما حتى ميتًا. وحالاً راحت تظهر قصص غامضة المصدر على الصفحات الأولى لجرائد المعارضة ذات نغمة متمنية تقريباً. لم يكن ذاك مدهشاً: فما كاد يمر يوم حتى خرجت وسائل إعلام المعارضة الجديدة من قوقعتها في ٢٠٠٣

أعقاب غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة - عندما شجعت إدارة بوش لفترة قصيرة الوعد بنشر الديمقراطية في العالم العربي الأوسع وتمتع الليبراليون المصريون بـ«ربيع القاهرة» بالنتيجة – التي لم ترَ الصفحات الأولى من صحافة المعارضة تهيل الشتائم على مبارك وابنه جمال. لقد كان واضحاً أن معظم المصريين رغبوا في التخلص من سلالة مبارك، فيما عدا متسلقي النظام فقط. فبينما حمل النظام على المعارضة في هذه الأثناء، لم يبدِ أحد قابلته خلال أسابيع الاعتقاد بوجود مبارك على فراش الموت أي تعاطف ولو غامضًا معه. لقد كانت دوامة الإشاعة المزعومة والإنكار الرسمي خليط من الأمل والخوف والقلق على الأخص – إذ في غياب حكومة شرعية وإجراءات منظمة لخلافة الرئاسة، يكون اسم اللعبة التكهنات والتخمينات.

إلا أنه مهما قد نفَّر مبارك ونظامه المصريين كثيراً ، فإن احتمالية تركه للمشهد لم تولِّد أي إحساس بالبهجة – أو حتى أي فرج. بدلاً من ذلك، ترابط الإحساس بالاشمئزاز المنتشر من تركته مع الاستسلام بشأن من سيأتي في أعقابه. واعتبر كل واحد من البديهي اعتلاء جمال للرئاسة بالاحترام أو العربدة. لقد حدثت مثل تلك الخلافة في سوريا والمغرب، ويبدو في ليبيا في المستقبل، معطياً ذلك مصداقية للتكهن، رغم الإنكار الرسمي المتكرر. وظهور جمال للكثير غير مستعد على الإطلاق للمهمة، سواء بسبب نقوصاته المتصورة أو بسبب فشل النظام في إرساء الأسس الملائمة له، أثار فقط قلقاً بأن ترجمة متخبطة للخلافة ستؤدي إلى عدم استقرار ذات نتائج مجهولة وغير مرغوبة. لقد كان صحيحاً أن الشيطان الذي تعرفه أفضل من الشيطان المجهول، عندما اتضح، للمفارقة، أن الخوف الصحي اعتمد فقط على إشاعة، وتحرك النظام بخفة لإسكات معارضيه.

أن حملة النظام التالية على المعارضة استهدفت رؤساء التحرير الذين نشروا قصصاً عن صحة مبارك، وجماعات حقوق الإنسان التي كانت تنشر تقارير جرئية بشكل متزايد عن التعذيب والفساد، وحركات المعارضة السياسية مثل الإخوان المسلمين (عشرات من أعضائها، بما في ذلك قيادي بارز، كانوا يحاكمون من السابق في محكمة عسكرية على ما كان يُنظر إليها تهم ملفقة، بضمنها الإرهاب وغسيل الأموال). وتلقى أربعة صحافيين لاحقاً مدداً بالسجن لتشويه سمعة الرئيس؛ وأُرسل أحد المحررين إلى المحكمة لنشره تقارير لإشاعات عن صحة مبارك؛ وحتى مُنع الإخوان المسلمون، لأول مرة على الإطلاق، من إقامة إفطارهم الرمضاني السنوي. أيمن نور، الذي رشح نفسه مقابل مبارك في انتخابات الرئاسة وتلقى حكم

بخمس سنوات سجن بعد ذلك بوقت قصير، كان على مشارف الموت في زنزانة سجنه، بينما المصلح المؤيد للديمقراطية سعد الدين إبراهيم قيل بخوفه من التعذيب والقتل لو وضع قدمه في مصر بعد دعوته من الخارج إلى محاسبة وديمقراطية أكبرين، حتى مدعياً في مقابلة أن النظام أنشأ فرقة موت لقتل معارضيه (الزعم الذي لم يثبته أحد). لقد أسكت النظام، في تحركه ضد منتقديه بهذه الطريقة، مناقشة صحة مبارك. وإضافةً لهذه النقطة، ربما أوضح التكهن والقلق للنظام، إذا ما كان جمال هو الخليفة، أن الآن لم تكن اللحظة المناسبة تماماً.

كان لكل التكهن بشأن صحة مبارك ودور جمال المستقبلي والانتباه إليهما مزيد من التأثير الساخر لإبعاد الانتباه عن واقع السلطة المصرية، وكانت المعارضة متورطة في ذلك بقدر النظام، ربما بغير قصد. فالرئيس، أخيراً، رئيس صوري يدير الفوضى، شغل يوم ليوم في حكم البلاد، بينما المؤسسة العسكرية، القوة الحقيقية، المهيمنة من وراء الكواليس. ففي مصر، كما أوضح ستيفن أ. كوك من مجلس العلاقات الأجنبية، القوات المسلحة المصرية «أعلنت بصرامة أن كثيرًا من قطاعات الاقتصاد التي تحت سيطرتها - والتي لا تقتصر على وسائل الإنتاج الحربي - خارج حدود الخصخصة.» إن المؤسسة العسكرية المصرية، يضيف كوك، «تملك من مثل هذه الأعمال شركة مياه الينابيع الصافي وخدمات الطيران وخدمات الأمن وخدمات السفر وإنتاج البرمجيات وصناعة أدوات المطبخ.» وربما كان قد أضاف شيئاً ما عن جميع الأرض ومراكز التسوق التي تمتلكها أيضاً.

لقد لعب النظام العسكري أوراقه بدهاء، سائداً لكن غير حاكم. فقليل جداً ذو أهمية جرى تنفيذه في مصر بدون، على الأقل، علم الأجهزة العسكرية والأمنية، آخذةً جزءًا من الكعكة؛ وبالتأكيد تأخذ القليل جداً، إذا يتم تنفيذه أي شيء يهدد موقعها. الجيش ليس بأية حال القوة كلية المهيمنة التي كانت في الخمسينيات والستينيات، والنمو الهائل لقوات الأمن الداخلي يعني أنها الآن تعمل كثقل موازنٍ للقوة العسكرية؛ لكن يظل الجيش دعامة أساسية، وكثير سيجادلون بأنه الدعامة الأساسية للنظام. فكثير من الضباط العسكريين السابقين متجذرون جيداً في الحكومة كوزراء، ورؤساء شركات القطاع العام، ومحافظين. لكن لو كانت قد ركزت وسائل إعلام المعارضة انتباهها على ما يهم فعلاً، وسلطت الضوء على الفساد بين الجيش الذي يقف خلف الرئيس الصوري، لبانت الحملة التي كانوا سيثيرونها ضدهم مجرد عرض ثانوي مقارنة بالحملة التي جرت في أعقاب الخوف من صحة مبارك. مفهوم عموماً في مصر أن الانتقاد مسموح به، لكنه محدود؛ والرئيس، حتى وقت قريب، كان محظوراً انتقاده

وانتقاد النظام العسكري يظل خارج الحدود.

يجادل البعض أن صعود جمال، الذي كرئيس لأمانة السياسات القوية كان القوة الدافعة وراء خصخصة الاقتصاد، يعد بتنفس هواء نقي وبتحديث وانفتاح الاقتصاد. تلك الآمال تُقابلها مخاوف احتمال خلق تنفيذها لانقسام داخل النظام مع نتائج غير متوقعة. ويقترح المراقبون الأكثر تفاؤلاً أن نظاماً اقتصادياً أكثر تنافسية في مصر سيخلق انشقاقات هامة داخل الطبقة الرأسمالية وبالتالي يؤدي إلى تعددية سياسية أكبر ممثلة المصالح الاقتصادية المختلفة، حتى متضمنة تلك الخاصة بالعمال.

لكن كل ذلك تفكير متمنٍ. فما على المرء إلا أن ينظر إلى الأماني المشابهة، منذ ما زُج بها، بعد خلافة بشار الكوزموبوليتاني غربي التعليم المعاصر جداً لأبيه. فبعد سنوات، لا يزال النظام السوري أكثر انعزالاً ومتهماً برعاية الإرهاب ومتهماً بجريمة قتل رئيس الوزراء اللبناني ومالكاً لعلاقات وثيقة مع إيران وغير متسامح بشكل مضجر مع وجهات النظر المخالفة في الوطن كالعادة. في سوريا، أعادت القوة التي خلف العرش الرئاسي تأكيد ذاتها، ومهما كانت نوايا بشار فالمساحة المتاحة له للمناورة حُددت بشدة كنتيجة. وإذا جمال استلم فعلاً من والده، هو أيضاً سوف يفعل ذلك بموافقة الجيش، على أن يكون مفهوماً أن دافعه للخصخصة لن يقوِّض إكرامياتهم الكبيرة خاصة، وأنهم سيستمرون مسؤولون فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، حيث يعملون عن كثب مع أمريكا كنتيجة استمرارهم تلقي بليوني دولار مساعدات عسكرية. إن الفرصة الوحيدة لحدوث تمزق إنْ يقرر مبارك دفع جمال نحو الرئاسة رغم اعتراضات يقدمها الجيش. وسبب اعتراض الجيش قد يكون أن جمال، على عكس ناصر واالسادات ومبارك ذاته، ليس من داخل صفوف جيشهم. ويشير البعض إلى احتمالية انقلاب عسكري في مثل هذه الظروف. ومع ذلك، أفرع طبقة ديكتاتور مصر المختلفة، كما شاهدنا، متشابكة بعمق، وقلقهم الجماعي أولاً وأخيراً بقائهم. لذا التسوية مرجحة جداً على المواجهة، خاصة في وقت من الهيجان الداخلي، حيث يجب تجنب أي مظهر للضعف أو الهشاشة مهما كانت التكاليف.

جميع الآمال وحقاً المخاوف الموضوعة على أكتاف جمال الهشة غريبة الأطوار نوعاً ما، آخذين في الحسبان كم قليلاً عمل فعلاً، مع أن فقدانه للإنجازات بالطبع يجعله كتاباً من نوع ما: تقرأ الناس فيه ما تشاء. فقد وجه كثير من الانتباه إلى منجزاته الرمزية بما يتفق مع تقاليد عريقة من الحشو الكلامي بديلاً عن الإنجاز كمعيار للقيادة. فمثلاً، في مؤتمر الحزب

الديمقراطي الوطني ٢٠٠٦، ألقى جمال قنبلة بإعلانه أن البلاد ستسعى لتطوير طاقة نووية، رمز المعاصرة، التي أن توبعت ستكون مكلفة إلى فترة طويلة قادمة، وموجهة لمفاقمة الأمريكيين (باعتبار قلقهم بشأن الانتشار النووي في المنطقة). وتالياً لخطاب على التليفزيون الوطني قدمه جمال، الذي هو أيضاً نائب الأمين العام للحزب الديمقراطي الوطني، أنشأت هيئة حكومية تُدعى المجلس الأعلى للطاقة لجنة مشكلة من خمس وزراء – متضمنة وزراء الكهرباء والطاقة، الجازولين والدفاع – لتسريع بحث الخيار النووي. منذ اجتمعت الهيئة لأول مرة منذ أن وضع مبارك في ١٩٨٦ برنامج مصر النووي الأصلي على الرف، بعيد حادث المفاعل النووي السوفيتي في تشيرنوبل. إن الاندفاعة الجديدة على جبهة الطاقة النووية عززها الرئيس نفسه خلال خطابه الختامي للمؤتمر مصرحاً فيه أن مصر «يجب أن تستفيد من مصادر طاقة جديدة ومتجددة، بما في ذلك استخدامات سلمية للطاقة النووية.» لقد أصبح جلياً أن التصريح كان للاستعراض والوعود أكثر منه للتنفيذ الواقعي في لقاء منفصل على هامش مؤتمر الحزب الديمقراطي الوطني، حيث أبلغ جمال صحافيين أجانب أن مصر لم تعد تلتزم بمبادرات بوش الديمقراطية في الشرق الأوسط. وفُهم هذا على أنه جهد محسوب لإعلاء ملف مبارك الصغير الشخصي ويُظهر تحدياً نحو الولايات المتحدة. وقال أيضاً بشكل متكرر إن سياسات الولايات المتحدة في المنطقة كانت قد وفرت أرضاً خصبة للتطرف. لقد قال: «إننا نرفض رؤىً من الخارج تحاول تقويض الهوية العربية والجهود العربية المشتركة،» وفي رسالة واضحة إلى البيت الأبيض تضمنت «ما يسمى مبادرة الشرق الأوسط الكبير» بين تلك الرؤى الأجنبية. النيويورك تايمز لاحظت أن النأي بنفسه عن واشنطن ومتابعة الطاقة النووية أعمال قد تواجه نقصين متصورين في مبارك الصغير كخليفة محتمل لوالده، وهما بالتحديد، أنه سيكون الرئيس الأول منذ الانقلاب المطيح بالملكية ليس ضابطاً عسكرياً وأن الابن والأب كليهما يتم تصورهما غالباً كلعبتين لواشنطن. ، ربما يساعده البرنامج النووي، أخيراً، على كسب دعم بين الجيش، وربما تساعده اللكمات في واشنطن على كسب بعض مصداقية عند الجمهور. ربما قُصد من كلا الحركتين اختيار سياسة تجعل الجمهور يقبل بشكل جيد الحكومة المفترضة، وبالتالي ربما تبنيان إجماعًا شعبيًا حول شخصية ابن الرئيس. لكنهما يتعلقان بقشة، فإذا كان الهدف إعطاء مصداقية أكبر لجمال، فإن النتيجة فاشلة: فكما بينت الأحداث المحيطة بمرض الرئيس المفترض، يظل جمال مكروهاً من الجماهير كالعادة؛ وتظل مصر مدينة بالفضل للولايات المتحدة

فقط. أثناء ذلك، ظل البرنامج النووي المقترح محتضراً؛ وواشنطن، على أية حال، وافقت عليه بسرعة، محبطة في المهد بمهارة بالتالي محاولات جمال لمواجهة مدبرة.

ليس معنى ذلك أن جمال خفيف الوزن تماماً. فهناك دلائل أنه واعٍ لكل من الحاجة للتغيير وللتحديات التي تشكلها المعارضة، خاصة الإخوان المسلمين، وقادر على جلب مهنيين قد يكونون قادرين على ابتداء التغيير وحتى تنفيذه – ولو حتى ضمن الحدود الصارمة لرئاسة تحكم لكن لا تهيمن. وأحد الأمثلة على هؤلاء الذين أحاط جمال نفسه بهم حسام البدراوي، رجل الأعمال وأحد أقرب مقربيه. إنه يرأس لجنة التعليم والبحث العلمي في أمانة السياسات التي يرأسها جمال. وقد ذُكر كحاصل على حقيبة الصحة أو التعليم إن أصبح جمال رئيساً فعلاً. متعلم الولايات المتحدة هذا، عضو في مجلس السياسات الأعلى لأمانة السياسات، مخترع المقترحات التشريعية والإصلاح للحزب الديمقراطي الوطني. إضافة، إنه يخدم بصفته الشخصية كرئيس لمستشفى النيل للبدراوي ولرعاية الشرق الأوسط الطبية، منظمة البلاد للحفاظ على الصحة الأولى ولا تزال الوحيدة. وتقدم منظمة الحفاظ على الصحة هذه، عبر سلسلة من أربعين مستشفى خدمات عجزت عنها الدولة، وتقف بمعنى ما كمضاد لمحاولات الإخوان المسلمين الشبيهة للحصول على التأييد عبر توفير الرعاية، حيث فشلت الدولة. والبدراوي فريد بين أعضاء الحزب الديمقراطي الوطني في أنه محبوب حقاً بدرجة كبيرة لأنه يُرى معادياً للفساد لكن أيضاً لأنه ذو سلوك متواضع. وتقع شعبيته وراء قرار من كبار شخصيات الحزب الديمقراطي الوطني بإزاحته عن كرسي دائرة قصر النيل في القاهرة في ٢٠٠٥م. لقد مثل نكران أن يكون له دور في البرلمان قوة المؤسسة. واحتفاظ البدراوي بكل مناصب لجنة الحزب الديمقراطي الوطني مثل قوة جمال. إذن تجاريه وآراؤه تمثل، بطرق كثيرة، الأرض الوسطى القاسية التي على جمال ومؤيديه خوضها.

قابلت البدراوي في أكتوبر ٢٠٠٦ م في مكتب الدور الأعلى من مستشفاه الرئيسي في معادي القاهرة الراقية المتميزة، مستشفىً يُدار بكفاءة ومتطور كأي واحد ستجده في الغرب. إن وعيه لما يجب عمله لإدخال مصر إلى القرن الحادي والعشرين واضح، آخذين أنشطته في الحسبان. فمثلاً، أحد الموضوعات الملحة المواجهة لمصر هي تعليم شبابها. تاريخياً، كانت المؤسسة التعليمية متضخمة وغير كفؤة، بتعليم محفوز بالحفظ غيباً والتقليد بدلاً من الاستقصاء. ذلك ليس مستغرباً، آخذين في الاعتبار طبيعة النظام الاستبدادية، وأنه خلال فترة ناصر عرف أولئك الذين وافقوا للحصول على الوئام أن طاعتهم ستعود بوظيفة حكومية حيث

كان متوقعًا قليل من المبادرة. مما لا شك فيه، كان الراتب المنخفض أقل من المستوى جداً، وحصلت الحكومة على ما دفعت له: الكفاءة والبيروقراطية والفساد. لكن أصبحت البيروقراطية المتضخمة عبئاً، وأُزيلت العمالة الأكيدة. مع ذلك، كان يجب تعديل نظام التعليم. فكان البدراوي قد انشغل في دراسات الحزب الديمقراطي الوطني حول التعليم، إلا أنه وجد أنه «لم تُنفذ لاحقاً أي من السياسات التي اقتراحناها ولو بمقدار ضئيل.» إنه داعم متحمس لمؤسسة التعليم من أجل التوظيف، التي تعمل لتخفيف البطالة في العالم الإسلامي بواسطة خلق مدارس تدريب شراكة مع الأعمال المحلية؛ التي يتلخص اختلاف رؤيتها عن رؤية الدولة في ملاحظته أن «أحد السياسات الأهم في التعليم ربط النظام بالتوظيف» في القطاع الخاص، أي أن الطلاب يحتاجون الحصول على المهارات والأطر العقلية التي ستكون مفيدة في بيئة تنافسية. كانت أهمية هذا التدريب أكثر إلحاحية من خلق وظائف، قائلاً، «الوظائف موجودة هناك؛ المشكلة هي توظيفية الناس القادمين من نظام التعليم. إننا نملك كماً من الناس العاطلين أيضاً. إنهم ليسوا خريجين بمعرفة كافية، وليسوا منافسين، ولا يملكون روح المبادرة. كل واحد منتظر فقط لشخص ما ليوظفه.»

إن هذا الميل نحو السلبية والرغبة – في الواقع، الأمل – في توفير آخرين وظيفة، للأسف، كلها أيضاً منتشرة في مصر. فأحد تركات اشتراكية ناصر الاستخفاف بالمنافسة؛ وأحد تركات انفتاح السادات لم تكن المنافسة لتبدع أو تجدد، بل بدلاً من ذلك لتحصل على محاباة من الدولة. إن هناك نكتة مصرية شهيرة: عند كل تقاطع طرق ناصر يدور يساراً والسادات يميناً ومبارك يقول، «لا تتحرك.» والنتيجة هي الأسوأ في العالم، ومن ركود مصر. بالطبع، هناك أولئك المستفيدين من النظام، وهؤلاء هم الساعون لإعاقة المجددين مثل البدراوي. فكما قال ملاحظاً، فقد خسر مقعده البرلماني «لأن حزبي يحاربني والسبب لأنهم يحاربون الإصلاح.» ويأخذنا ما جرى في الحسبان فإن إيمانه بإمكانية مجيء الإصلاح من الداخل غريب، أقل ما يقال. لكنه قال بأنه، «يحاول خلق ما نسمية كتلة انتقادية من القوة السياسية تدفع بحق من أجل الإصلاح.» ويأتي دليل النجاح كثيراً جداً من «تغيير لغة كل شخص. إنهم قد لا يعنون ما يقولون، لكن كل واحد على الأقل يتحدث عن المساواة والمعايير والديمقراطية والشفافية والأداء والتقويم... وفي نفس الوقت، هذا صعَّب الموقف أكثر، لأنك إن جلست مع شخص ما يقول أنه موافق على كل المبادئ لكن ثم يفعل شيئاً آخر، إنك حينها لا تعرف ماذا تفعل حقاً. الآن نحن نحارب الفساد والنفاق في ذات الوقت!»

مهما كانت علاقاته مع جمال، يقول البدراوي بينما يؤيده، الشيء المهم «يجب أن يركز عملنا على الحصول على نزاهة الانتخابات بدلاً من الكلام عن الأفراد. فإذا حصلنا على انتخابات حرة، فإن أي حزب وفعلاً أي شخص يجب أن يكون قادراً على تسمية مرشحين. فإذا كان جمال مرشحاً للحزب الديمقراطي الوطني، سيكون مرشحاً كأي شخص آخر يمكنه ذلك، بما فيهم أنا نفسي.» وإن كون جمال إصلاحيًا وعلى السواء رعى وحمى الإصلاحيين واضح للبدراوي، كما تبين تجاربه هو، فإخيراً، بأخذنا انفتاحه للتفاعل مع المعارضة، بضمنها الإخوان المسلمون، في الحسبان، لن يكون قادراً على الاحتفاظ بمنصبه في غياب لبعض الحماية. إن دعوته إلى انتخابات حرة أمر مشجع. لكن المرء ليتساءل ماذا يفكر زملاؤه في الحزب الديمقراطي الوطني بشأن ملاحظته «أنا أعرف – وهم يعرفون – أن الإصلاح سيتضمن خسران سلطة. إن ما أقوله لحزبي أن أي جزء من عملية الإصلاح يعني خسارة جزء من السلطة.»

وعندما يتعمق المرء في كل التصريحات والحشو الكلامي والوعود ومخزون الخوف من سيطرة الإسلاميين، تكون المشكلة المركزية: لا يريد أيٍ ممن في السلطة خسرانها. وإن أنت امتلكت السلطة، حتى التنازل عن جزء منها يشتمل على خطر دوامة لا يمكن السيطرة عليها. فالنظام المصري جاء إلى السلطة عبر انقلاب، على رأس شغب اتصف باحتمالية خروجه عن السيطرة – ربما حتى الإتيان بالإخوان المسلمين إلى السلطة. ومهما كان السبب، ترك قادة الانقلاب الملك فاروق يتنازل عن العرش ويذهب إلى المنفى، لينساه التاريخ حتى أصبح الموقف في مصر سيئاً لدرجة أنه أصبح موضوعاً للحنين. وليس كل رئيس مخلوع محظوظًا هكذا. فهنا الورطة: فالانفتاح والسماح بالمنافسة تخاطر بخسران السيطرة، لكن خنق المعارضة يخاطر بخلق إحباط مكبوت إما يتطلب أخيراً حملة مكثفة خشية تسببه بانفجارٍ غير مسيطر عليه ومن المحتمل كارثي – لكل من النظام والشعب. لقد أبلغني البدراوي صراحة أن «ليس هناك ثقة بين الحكومة والشعب.» وتلك الحقيقة الأساسية لا تبشر بخير. فأولئك من في القمة الذين يفضلون الوضع الراهن ليس لديهم ثقة في الشعب، ويشيرون إلى الاستياء والعنف كدليل على الخطر المتربص، في غياب يد صارمة.

إن مثل هذه المعتقدات مقاوِّمة للتغيير وجاهزة لاستغلال الدليل أن الشعب سريع الاشتعال. والأحداث الحالية ربما حتى تقوي هدا الفهم. فخلال ربيع وصيف ٢٠٠٧ كان هناك مئات من الإضرابات العشوائية في صناعات مختلفة، موجة من الاضطرابات الصناعية

مشتملة على عشرات الآلاف من العمال بدرجة لم تُرَ في مصر منذ السنوات المؤدية إلى الانقلاب في ١٩٥٢. أقصد بعشوائية ليست مأذونة من قبل اتحاد العمال الرسمي المسيطرة عليه الحكومة. الاتحاد نفسه تركة من أيام ناصر، عندما جرت حماية الصناعة المسيطرة عليها الدولة من المنافسة الخارجية عبر وسائل مختلفة: فكانت التيجة، دونما حاجة للقول، قصورات ضخمة وتبذير وبطالة مقنَّعة، استُخدِمت كلها كوسيلة لربط الشعب بالحكومة. لمدة طويلة كان هناك حديث عن التحررية والخصخصة؛ في الواقع، هاتان ركيزتان من خطط الإصلاحيين. لكن التأثير الصافي سيهدد العمال، الذين بدورهم يشكلون تهديداً أكبر بكثير للنظام من نشطاء المعارضة الليبرالية المحاصرة المتجمِّعة حول صحف (يقرؤها نخبة صغيرة فقط) وأحزاب سياسية معرَّضة لمضايقات رسمية ونزاع داخلي تافه عادة ولا يبدو له نهاية.

ليس مستغرباً أن كان لدى العمال تسامح محدود نحو الأجور الراكدة المتآكلة بالتضخم مترابطاً مع الاحتمال بفقدان أعمالهم. ومع مدافعيهم في الاتحاد المتهمين بتعاونهم الوثيق مع النظام، نفذ صبرهم أخيراً. ومع أن مظاهرات العمال مالت لأن تكون متقطعة وغير منسقة ومحلية، تمكنت من أن تكون ذات راحة صغيرة فقط للنظام. فبالنسبة للمؤيدين الحازمين كانت نعمة: فقد تمكنوا من الإشارة إلى المظاهرات كدالة على خطر جدي جداً من التمرد — لو أصبحت منتشرة ومنسقة أكثر وتشكل أكثر من مطالب اقتصادية حالية؛ وفي ذات الوقت، يمكنهم المجادلة أن الإصلاحيين لهذا مزدوجي المسؤولية، أولاً بالدعوة للخصخصة (التي يعارضها العمال) وثانياً بالدعوة للإصلاح السياسي (الذي أعطى العمال ثقةً ويشكل هام أكسجين التغطية الصحفية في وسائل إعلام المعارضة). بالنسبة للمؤيدين الحازمين الأفضلية ليست أي من: الوضع الراهن بحماية الشعب بينما تخنقهم بأفضل من مخاطر الإصلاح الاقتصادي أو السياسي، ناهيك عن كلاهما سوية في نفس الآن. إن المرء يفهم بالتأكيد ذاك الموقف كمضلل كما هو واضح.

لن تكون مصر البلد الأول ولا الأخير الذي يواجه هذا اللغز. فمنذ التسعينيات كان هناك نموذجان عامان: نموذج الاتحاد السوفيتي ونموذج الصين. كان النموذج السوفيتي تقريباً يحاول فتح الطريق إلى كل من الإصلاح السياسي والاقتصادي في آن واحد، مع تقدم الأخير، ولو بأي درجة، عن الأخير. وكانت التيجة بالكاد مطمئنة للأنظمة الاستبدادية: فالاتحاد السوفيتي تفكك، وفقدت النخبة الحاكمة السلطة. أما النموذج الصيني من الناحية الأخرى،

يبدو أكثر جاذبية: فالانفتاح الاقتصادي تم تشجيعه، بينما كان الانتفاح السياسي محدوداً، وعندما كان هناك تهديد للحزب بفقدان السلطة، سحق المعارضة. ويظل نجاح هذه الإستراتيجية على المدى الطويل، بمعنى احتفاظ الحزب بالسلطة، سؤالاً مفتوحًا.

لكن هناك عدد من الاختلافات الهامة بين مصر، من ناحية، وكلاً من الاتحاد السوفيتي السابق والصين، من الأخرى. أولاً، كلا النظامين الأخيرين أقاما حكمهما على أيديولوجيا تعطي معنىً عقلياً ومنطقياً يمكن للشعب بشكل ما الإيمان بهما. لقد كان الحزبان الشيوعيان السوفيتي والصيني متأصلين عميقاً أيضاً في مجتمعيهما، وكانت هناك حوافز كبيرة للطاعة وعقوبات فظيعة للمعارضة. ويمكن لكل من السوفييت والصينيين الإشارة إلى إنجازات كبيرة، حتى أثناء تغطية وإخفاء الفظائع التي اقترفها كل نظام على مدار الوقت عن الشعب –على الأقل رسمياً. ومن الأشياء الكثيرة التي تميز الحالتين السوفيتية والصينية، يمكن الإشارة إلى اثنتين منها: أولاً، لأسباب مفهومة قليلاً بدت نخبة الاتحاد السوفيتي تفقد الإيمان وتصبح منقسمة على نفسها، ما سمح للخارجيين بالتحدي بشكل متزايد، وقلب النظام كلياً؛ ثانياً، كان الصينيون أفضل قدرة على تغيير طبيعة العلاقة مع الشعب عبر التوفير بسرعة أكثر منافع اقتصادية وأمل بالتحسن.

إن الشيء القبيح حقاً في نظام مبارك مقدار إفلاسه تماماً، بينما يتخبط بلا هدف. فليس هناك منطق أيديولجي يقدمه ولا معايير يمكن أن تجمع الشعب. والقومية العربية انتهت منذ زمن طويل؛ والإسلام هو الحل قدمته المعارضة. وبينما كانت هناك تحسينات في الاقتصاد، لم يكن توزيعها عادلاً جداً وأُحرفت نحو أولئك التابعين للنظام الذي زاد الاستياء منه والإعتزال له ولو بأي قدر. وحزب النظام السياسي ليس له صلات حقيقية بالشعب، ولا له وجود خارج المدن الكبيرة. باختصار، لا يملك نظام مبارك أي من الصفات التي حافظت على اي من الحزبين الشيوعيين السوفيتي أو الصيني في السلطة. ليس لديه أي سبب للوجود، غير التمسك بالسلطة.

في غياب أي نوع من الشرعية، لهذا السبب فإن الخوف هو ما يجعل الحَزب في السلطة. فالعنف اليومي الذي يسود المجتمع عبر بلطجية البوليس والأجهزة الأمنية الأكثر حذاقة قليلاً فقط شكل أساسي من أشكال التخويف. عندما يمكن التقاط بريء عشوائياً في الشارع ويظل هادئاً خوفاً من العنف الجسدي؛ عندما يمكن اعتقال طفل لسرقة بعض الشاي وينتهي بالموت؛ عندما يعتقل باحث معترف به دولياً محبوب مثل سعد الدين إبراهيم ولاحقاً يخاف

العودة – هو مجتمع مروَّع من القمة إلى القاع. وذاك بالضبط هم غير المنتفعين من النظام. وأولئك المستفيدون فعلاً يعيشون خوفاً من نوع آخر: فقدان المحاباة من النظام وألا يعودوا قادرين على الوصول إلى الوسطاء والمصادر الجالبة لمثل هذه المنافع المالية والأخرى الكبيرة. فالخوف من فقدان السيطرة يمنع عناصر النظام الأساسية من السماح للمناقشات الداخلية بين الإصلاحيين والمتشددين من المضي بعيداً، سواء على هيئة إصلاحيين ملتفتين إلى قطاعات أخرى من النخبة السياسية والاقتصادية من أجل التأييد – ليس معنى هذا أنهم يحوزون أي قوة كبيرة، آخذين في الاعتبار كونهم مقموعين من قبل النظام – أو دافعين من أجل انفتاح سياسي واقتصادي أكبر وحملة حقيقية على آفة الفساد تصل إلى ما هو أبعد من المحاكمات الصورية. إن النقاش يُسمح به وتقدم الوعود طالما أنهما لا ينفذان. والاختلافات يجب أن لا يُسمح بها كي لا تصبح انقسامات. والجيش والأجهزة الأمنية جاهزة دائماً لسحق أولئك الذين يؤمنون فعلاً بالوعود ويصبحون ساخطين إنْ لم تنفذ. ودائماً في الخلفية يمكن سماع طبول الخوف من الإخوان المسلمين.

إن مقدرة المصريين للمعاناة مثيرة للإعجاب والاكتئاب، لكن من الصعب التقرير فيما إذا كانوا راغبين في الاستمرار في المعاناة. فقوى العولمة لها تأثيرات كثيرة، من السائحين الغربيين المتنقلين مكوكياً من فندق إلى متحف إلى أثر، إلى المهاجرين الأفارقة الذين حتى القاهرة بالنسبة لهم تعتبر تحسناً، إلى رأس المال الدولي المستثمر في القاهرة. وللأخير بعض التأثير النافع لكن له أيضاً إمكانية دهورة فرص الحياة بالنسبة لأولئك الذين بدون تعليم أو مهارات – وبأهمية أكبر في معظم الحالات بدون واسطة – المطلوبات كي تنافس.

إن حالة المجتمع المصري المضطربة لا تبشر بخير. فالغضب المركز على شبكة البوليس السري، والتعذيب والفساد المتوطنان وعناصر نخبة مستغربة تسلب البلاد تحت ذريعة تحرير اقتصادها وفتحه للمستثمرين الأجانب – كل هذا يذكر المرء، أكثر من أي شيء آخر، بإيران خلال أيام الشاه الأخيرة. ومثل إيران تحت حكم الشاه، وعلى عكس كل من السوفييت والصين، آليات مصر ليست داخلية. أي، تلعب الولايات المتحدة دوراً هاماً في سياسات الحكومة المصرية.

من المؤكد، إن هذا متميز نوعاً ما عن أيام الاستعمار القديم التي سيطر فيها البريطانيون مباشرة على الخزانة وتدخلوا بانتظام في قرارات الحكومة وسيطروا على قناة السويس

وشركتها وحافظوا على وجود عسكري كبير. لقد انتهت تلك الأيام من السيطرة الاستعمارية المباشرة. لكن في سياسة ادفع واجذب نحو وبعيداً عن الانفتاح السياسي والاقتصادي المتزايد، صوت واشنطن مسموع ومُصغَى له من الحكومة والشعب كلاهما. إن هذا بالكاد يثير الدهشة، آخذين في الاعتبار مقدار المال الكبير الذي ترسله واشنطن إلى القاهرة. وذاك الجزء من الصفقة مقدس تقريباً، وحتى بينما السلام في أفضل الأحوال بارد، تظل مصر عنصراً مركزياً في مواصلة سياسة واشنطن الرئيسية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. لكن لا يعني هذا بعدم وجود توترات في العلاقة، ولا أن النظام سيسعى لجعل واشنطن سعيدة بالمخاطرة المحتملة بتقويض ذاتها – ومن الصعب الاعتقاد أن صناع السياسة في الولايات المتحدة يشعرون بعكس ذلك.

يشاهد المرء، بعد ذلك، المشاجرات والمشاحنات المتقطعة بعين ثاقبة شيئاً ما: فإن لم تكن بالضبط مسرحًا إيمائيًا، هي بالتأكيد تقريباً أقل مما تظهر للوهلة الأولى. هكذا انفتاح النظام المحدود عندما كانت إدارة بوش أطلقت الدعوة إلى الديمقراطية بينما في ذات الوقت يتحدث عن تطوير برنامج نووي، الذي من الوهلة الأولى يبدو مفيداً للاستهلاك الداخلي كدليل على الاستقلال عن الولايات المتحدة لكنه بلا معنى في الواقع. وهكذا قمع المعارضة الليبرالية والعلمانية عندما كان انتباه واشنطن موجه إلى مكان آخر. ومهما كان من غير المرجح أن يضغط الأمريكيون بشدة من أجل الديمقراطية وتحررية الاقتصاد، الذي يعني، الضغط من أجل المحاسبة والشفافية بالإضافة للخصخصة الصريحة، يمكن لنظام مبارك مع ذلك لعب ورقة الخوف مرة أخرى: فيقولون، الانفتاح يحمل خطر سيطرة الإخوان المسلمين، مشيرين إلى حماس في المناطق الفلسطينية، وحزب الله في لبنان، وبالطبع الكابوس الذي تحولت له إيران الثيوقراطية. لقد بدا هذا الأخير الورقة الرابحة الأكبر منها كلها لمدة طويلة، قبل كشف تقييم الاستخبارات القومي الجديد المنشور في نوفمبر أن إيران كانت قد تخلت عن هدفها للحصول على أسلحة نووية من ٢٠٠٣ م سابقاً وبالتالي مخففاً مخاوف من نشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران كانت تلوح في الأفق. إلا أن الولايات المتحدة تستمر في احتضان حلفائها على هيئة أنظمة عربية سنية «معتدلة» لتحشد الدعم لاحتواء إيران، وتبقي السخط الشعبي من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد ذاك البلد تحت السيطرة.

تاريخياً للمصريين اهتمام عميق بالسياسة الإقليمية. لكنهم بقرب أكبر للوطن أكثر اهتماماً هذه الأيام بكيفية اختلاس ثروة بلدهم أمام عيونهم من قبل القطط السمان المحلية

والمستثمرين الأجانب على السواء، كل ذلك تحت ما يسميه البعض عجائب العولمة بكل تأثيراتها الراشحة سيئة الصيت في مستقبل بعيد جداً ما (مع أنه لاحظ كيف القطط السمان أنفسهم يبدون دائماً مفضلين الإشباع من النوع الفوري) وما يلعنه آخرون، بعبارة الصحفي الكندي نعومي كلاين المألوفة، «عقيدة الصدمة.» ومهما كان الجانب الذي يتخذه المرء بشأن تلك القضية، يبدو أن ثورة ١٩٥٢ م هي في عقل كل فرد في مصر: بشأن النظام أثناء محاولته النأي بنفسه عن تركة ناصر بينما يحلبه في ذات الآن من أجل الشرعية وبشأن المعارضة أثناء مجادلتها بأن مبادئ الثورة تمت خيانتها منذ فترة طويلة وأن مصر فعلياً تراجعت إلى النقطة التي بدأت منها.

لم تظهر هذه الثنائية في أي مكان أكثر من ظهورها عندما أعلنت الحكومة بيع بنك القاهرة، المؤسسة الوطنية، للأجانب، مسببة حنقاً عبر الطيف السياسي كله. فقد قال جودة عبد الخالق، بروفيسور الاقتصاد في جامعة القاهرة وعضو حزب التجمع اليساري، أنه يعتقد أن توقيت إعلان البيع تزامن عمداً مع الذكرى الخامسة والخمسين للثورة. وأبلغ عبد الخالق مؤتمراً نُظم تحت شعار «لا لبيع مصر» عُقد في نقابة الصحفيين في الأسبوع التالي للإعلان، «في ١٩٥٢ تبنت ثورة يوليو ستة مبادئ تضمنت إنهاء احتلال مصر وسيطرة رأس المال الأجنبي. في يوليو ٢٠٠٧، يتم إبلاغنا أن هذه كانت كلمات فارغة، وأن رأس المال ليس له حدود وأن المصلحة العامة تقتضي فعلاً بيع البنك.» وحذر أنه مع الكثير من مدخرات مصر للأجانب فإن الحكومة قد تُعرض حتى الأمن القومي للخطر. «حتى في الولايات المتحدة الأكثر ليبرالية في الاقتصاديات المعاصرة، هناك خط أحمر،» قال للحضور، استناداً إلى الأهرام الأسبوعي؛ وواصل ليذكرهم بالطريقة التي صد فيها سياسيو الولايات المتحدة خططاً لعملية شركة الموانئ العالمية التي مقرها دبي لحيازة ستة موانئ أمريكية من عام سبق لأنهم اعتبروا الخطوة تهديد قومي. وأضاف بيع البنك لمخاوف موجودة من وقت طويل بأن الخصخصة بعمومية أكثر تنذر بعودة الرأسمالية. وأبلغ مصطفى بكري عضو البرلمان المستقل اجتماعاً للجنة البرلمانية للبنوك، «سيعيد بيع هذا البنك عصر الاستسلام للأجانب.» وامتلأت الصحف بإدانات اتحادات العمال وقصص المودعين المذعورين المندفعين لسحب أموالهم من فروع البنك. جاء كل هذا القلق أعقاب مظاهرات حاشدة غير مسبوقة في ستة محافظات مصرية معانية من نقص في المياه شديد، التي سلطت الأضواء على الواقع المفزع بأن آلافاً من المصريين يموتون كل عام بسبب نقص الحصول على مياه نقية — حتى أثناء تخصيص

استثمارات ضخمة لمجارٍ ونظم مياه متطورة جداً لقرىً سياحية جديدة ومبانٍ مترفة أخرى على ضواحي المدن لخدمة السائحين والأثرياء المصريين. ورغم أن أيام الحكم الاستعماري المباشر قد تكون انتهت، إلا أن خنوع النظام لواشنطن مذكر مرير بالماضي. ومع اعتلاء جمال الوشيك للعرش، تصبح المناظرة بين أيام ملكية فاروق الأخيرة وتلك الخاصة بالنظام الحالي حتى أكثر تردداً على الذهن.

وسط كل هذا، يقود الدفع إلى مزيد أيضاً من الخصخصة حسب توصية منظمات النقد الدولية إلى مخاطر اضطرابات عمالية حتى أكثر انتشاراً واحتمالية أن يسقط العمال في غياب مجموعات معارضة بديلة يمكن، طوعاً أو كرهاً، في يد الإخوان المسلمين. فالإخوان، بالطبع، كانوا في خط الجبهة الأمامي من الحملة ضد بيع البنك – فقد وصف متحدثهم الرسمي البيع باقتضاب قائلاً، «هذه ليست خصخصة، إنها سرقة» – وجعلوا من وقت طويل تطهير مصر من التأثير والاستغلال الأجنبيين المرتكز المحوري من برنامجهم السياسي. وهل سيشكل مثل هذا التحالف، إما قمعاً ضخماً أو سقوط النظام هما الخياران فقط. إن هذه الآليات في مصر تبدو أيضاً مشابهة بشكل مخيف بتلك في إيران، البلد الآخر الذي ابتلي بالتدخل والتلاعب الأجنبي لقرون، بينما الثورة هناك كانت تجري ببطء في لسبعينيات. لأنه من الهام التذكر بأنه لم يكن قدراً محتوماً سيطرة الإسلاميين المتطرفين بقيادة الخميني على السلطة في إيران. لقد كانوا ببساطة واحدة من مجموعات كثيرة تعارض الشاه، ويمكن القول بأنهم ليسوا حتى المجموعة القائدة أو الأكثر شعبية. فقبل الثورة، كانت المعارضة لحكم الشاه متنوعة، متكونة من طلاب وعلمانيين ونسويين وماركسيين ومعادي الإمبريالية. علاوة على ذلك، بدأت الثورة بإضرابات أولية وغير منسقة وغير موثوقة تراكمت على بعضها، التحقت بها مجموعات أفضل تنظيماً وأهداف سياسية أوضح، وقوبلت بحكومة مترددة أي لم ترغب في التنازل عن السلطة ولا قادرة على سحق المعارضة بكل قوة العنف التي تحت إمرتها. ولعبت واشنطن دوراً ثانوياً بينما احترقت طهران، الفوضى التي من صنعها هي، وعقابها العادل، والبعض حتى سيقول، لدعمها هكذا بلا خجل لزعيم مكروه جداً من قبل شعبه. لقد انتصر الإسلاميون في الأشهر التالية للثورة في ١٩٧٩ لأنهم أثبتوا أنهم القوة الأكثر تنظيماً وقسوة. وانتهى الأمر بالشاه في المنفى، مصادفة في مصر؛ وكان مدح السادات للشاه الفاسد أحد العوامل التي أدت بالإسلاميين لاغتياله. إنه لمألوف بشكل محبط أن ما تزرعه تحصده في الشرق الأوسط. لكن هل واشنطن، إن المرء ليشعر بأنه مجبر على السؤال، تعلمت

أي من هذه الدروس؟

إن الإضرابات، الأكثر خطورة على النظام المصري، تُعِد الأجنّدة بشكل متزايد، وبعض العمال –ليس واضع بعد كم هم– بدؤوا، كما كتب تحليل للمدل إيست ريبورت أولاين في مايو ٢٠٠٧ م موضحاً، «يربطون احتياجاتهم المحدودة بالظروف السياسية والاقتصادية الأوسع: الأوتوقراطية المتخندقة؛ عجز وفساد حكومي مستشرٍ؛ خضوع النظام للولايات المتحدة وعدم مقدرتها لتقديم، أو حتى التعبير عن رغبة في تقديم، دعم ذي معنى للشعب الفلسطيني أو معارضة ذات معنى للحرب في العراق؛ بطالة مرتفعة والفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء.» لقدِ بدأ كثير من المصريين الحديث علناً عن الحاجة لتغيير حقيقي. وعمال القطاع العام في وضع جيد للعب دور حاسم إنْ استطاعوا تنظيم أنفسهم على أساس قومي، وليس على الإضرابات أن تنموا بأكثر من عشرة أضعاف كي يصلوا إلى الأرقام التي اتصفت بها انتفاضات الماضي الشعبية. فبعد كل شيء، كانت ثورة إيران الثورة الأكثر شعبية في التاريخ، لكن بالكاد شارك فيها فعلياً ٢ في المائة من كل السكان؛ وحدثت الثورة الثانية الأكثر شعبية في التاريخ في روسيا في ١٩١٧، عندما شارك فيها بفاعلية مجرد ١.٥ في المائة من السكان.

ليس لأيٍ من النظام المصري وواشنطن أن يرتاحا إلى ما يشار إليه عموماً، سواء رفضاً أو تمنياً، بالعقلية اللامبالية للشعب المصري. فالرواية الإستشراقية للتاريخ المصري تقول أن المصريين دجنتهم خبرتهم من كونهم قد حكمهم فرعون، وبالتالي عُودوا بألا يساءلون شكل وطبيعة الدولة، وليقبلوا بدلاً من ذلك أن الفرعون أبعد من أن يُلام. لهذا السبب يعيش الشعب بتجاهل الدولة البعيدة عنه، معرفين حياتهم بحسب الإيقاع الغريني للنيل. وسيكون سهلاً لبيان متشابهات مع الحاضر، ليس أقلها مشابهة مبارك بالفرعون؛ فهو، أخيراً، الزعيم المصري صاحب ثالث أطول فترة حكم في الأربعة آلاف سنة الماضية. لكن مثل هذا التحليل بالكاد ينصف الدولة القومية النابضة بالحياة والمعقدة التي هي مصر في القرن الحادي والعشرين. فأولاً، فيضان النيل السنوي أصبح شيئاً من الماضي بسبب السد العالي. ودلائل المائة سنة الماضية تظهر المصريين بعيدين جداً عن أن يكونوا منصاعين وغير مهتمين بمن يحكمهم وكيف: فهناك ثورة شعبية ضد البريطانيين (١٩١٩)، والانتفاضة الحاشدة التي احتُرق نصف القاهرة فيها (يناير ١٩٥٢) تبعها الانقلاب العسكري (يوليو ١٩٥٢)، واضطرابات الطعام الضخمة التي أجبرت السادات على التراجع المذل عن خطط خفض

الدعم الحكومي للطعام (١٩٧٧) – بدون ذكر سيل الاغتيالات الدائم، والمظاهرات الحاشدة والهجمات الإرهابية. إذن، من الصعب لمثل هذا التاريخ أن يعبر عن لامبالاة؛ لكن ما يزال مقلقًا أكثر لنظام، وما يزال ملهمًا أكثر لأولئك الهادفين لإحداث زواله، حقيقة أن المدة بين كل من ١٩١٩ و١٩٥٢ و ١٩٧٧ هي ثلاثة عقود: بالضبط هي المدة بين ١٩٧٧ والحاضر. قد تكون مصر، تقترح هذه القراءة للتاريخ، ناضجة لواحدة من انتفاضاتها الشعبية الدورية.

هل واشنطن حتى اعتبرت من أيٍ من هذا؟ الدلائل تشير غالباً أن الجواب لا. لهذا السبب يجد الأمريكيون أنفسهم في عدد من الالتزامات. أكثرها شمولاً الرغبة في كل من الاستقرار والإصلاح الاقتصادي والسياسي. وعلى المدى الطويل قد تكون هذه متناغمة وحتى معززة لبعضها البعض. لكن السياسيون الأمريكيون وصناع السياسة نادراً ما يخططون للمدى البعيد؛ ولنكن عادلين مع ذلك، نادراً ما يكون ذلك خاصًا بالأمريكيين. ففي المدى القصير، ليست الرغبات غير متناغمة بل من المرجح تماماً أن تعمل ضد بعضها البعض في البيئة المصرية. فالحفاظ على الاستقرار يعني الاستمرار في دعم مبارك ومقربيه إثناء النظر بعيداً عن القوى الحقيقية المسيطرة على سياسة مصر، الجيش والأجهزة الأمنية. إذ هذه المجموعات لديها حافز ضئيل جداً للإصلاح، كونهم يستفيدون من الوضع الراهن، بما في ذلك المساعدة الأمريكية. والحزب الديمقراطي الوطني أيضاً يقر أن الإصلاح يعني التنازل عن بعض السلطة – كما أوضح البدراوي – ومن المعقول أنهم يخشون أن فقدان السلطة يعني سيطرة متضائلة. إن هذه مرتكزات الاستقرار الأولى والوسطى والأخيرة، قادرة في النهاية على خنق التغيير واستخدام القوة لمحاولة منع القلاقل الشعبية من الخروج عن السيطرة. لا أحد يشك في مقدرتهم على سحق المعارضة، أو حتى انتفاضة شعبية؛ لكن بعمل ذلك سيكون صعباً تخليص النظام من ورطته، لأن مرتكزات إستراتيجية الإصلاح الخاصة به والخصخصة والاستثمار الأجنبي، تعتمد لنجاحها حتى بمصطلحاتهم الأنانية الخاصة، على الاستقرار الداخلي كذلك أيضاً.

من الناحية الأخرى، إن ضغطاً أمريكياً من أجل إصلاح اقتصادي وسياسي حقيقي يوفر على الأقل المزايا المحتملة لنمو اقتصادي يفيد ليس النخبة الطفيلية فقط لكن جماهير المصريين أيضاً، المحميين الآن في وظائفهم (أولئك الذين يملكون وظيفةً واحدةً) بالدعم المستنزف لميزانية الحكومة. فلو كان الاقتصاد المصري قوياً، لما كان الأدلة اللحوحون

الذين يهيمنون على مناطق السياحة ودعارة الأقصر الذكورية بهذه الشراسة أو مستغلين ومستغَلين على السواء. والإصلاح السياسي، بمعنى ديمقراطية وشفافية متزايدين، يعطي الإمكانية للأصوات المختلفة لمجتمع مصر التعددي للمشاركة ودفع مصالحهم. وهذا سيكون تغييراً راديكالياً عن الوضع الراهن، تدعي الحكومة فيه أنّ الوحدة هي القيمة القصوى، الأمر الذي لأجله تصبح غاضبة عندما يوضح أي شخص أن الأقليات موجودة، ولذا فهي تدعي تمثيل أفضل مصالح الشعب المصري –بينما ترفض كل الوقت وضع ذاك الادعاء في اختبار حر وانتخابات مكشوفة.

ظهرت هذه الأهداف المتصارعة في تجربة الشخص هاشم قاسم الغريبة نوعاً ما، وقاسم ناشط حقوق إنسان مصري كان واحداً من أربعة نشطاء دوليين مُنحوا في أكتوبر ٢٠٠٧ ،جائزة الديمقراطية المرموقة من المنحة الوطنية للديمقراطية. وجد قاسم التجربة محبطة إلى حدٍ يرثى له. فقد أخبر رويترز بعد استلامه جائزته، «أن ترى رئيس الولايات المتحدة شخصياً وفقدانه تقريباً للاهتمام بما يجري سياسياً في مصر لم يترك لدى شك أن برنامج [الديمقراطية] كله انتهى.» وقال قاسم رغم أن الرئيس سأل عن الإصلاحيين في الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم (الذي رد عليه: «آسف، ليس هناك أي إصلاحيين عند الحزب الديمقراطي الوطني»)، كان بوش مهتماً بشكل رئيس بمكان الإسلاميين في مصر. وأوضح قاسم أن الحكومة جعلت من المستحيل أن تعمل الحركات السياسية العلمانية، تاركة المجال مفتوحاً للإسلاميين: «ليس هناك بديل الآن بالنسبة للشعب المصري، بأخذنا في الاعتبار أن الإسلاميين يعملون انطلاقاً من المساجد بينما الأحزاب السياسية العلمانية غير مسموح لها بالعمل إطلاقاً.» وأضاف، مع الوضع الاقتصادي الصعب، «إنني قلق أن مصر ستصبح دولة دينية بحلول ٢٠١٠ م.» يبدو حصل ذاك التعليق أخيراً على كامل انتباه بوش، ويبدا مرتبكاً كثيراً أن السياسة الأمريكية لم تكن ناجحة، ملاحظاً: «إننا نعطي بلدكم بليوني دولار سنوياً من أجل الحفاظ على الاستقرار ومنعه من التحول إلى دولة دينية.» وقال قاسم بأنه بدا مستاء جداً.

إن البعض سيناقش بأن قاسم لم يسدِ أي معروفٍ بمقابلة بوش وكبار مستشاريه. ذلك لأن الواقع التعس أن الدفع الأمريكي نحو الديمقراطية يُرى الآن كغير مخلص على أفضل الأحوال، ونفاق على أسوأها. الأمر غير المستغرب، عندما يكون هدف الرئيس من الدفع لنظام مبارك الاستقرار بدلاً من الإصلاح. وأحد تأثيرات عدم التناغم في السياسة الأمريكية أن أي محاولة لمساعدة الأفراد والحركات الميالة للديمقراطية في مصر لها التأثير

غير المرغوب بتقليص تأييدهم في دوائرهم الانتخابية. أي، إنهم يُعتبرون متهمين بالتعامل. وقاسم ربما كان من المرجح سيكسب دعماً أكبر لقضيته في مصر لو كان قد رفض مقابلة بوش في المقام الأول. فبالنسبة لكثير من الإصلاحيين العلمانيين نادراً ما يحبون الأمريكيين، الأمر الذي كان واضحاً لي عندما، في ذروة ربيع القاهرة في أوائل ٢٠٠٤م، قابلت عدداً منهم، بضمنهم أحمد سعيد الإسلام، رئيس مجموعة حقوق إنسان مصرية تُدعى مركز هشام مبارك للقانون. لابد أنه كان يشعر بالقوة بضغط الولايات المتحدة لإحداث ما كان إسلام يحتاول تسليط الضوء عليه لعقود: الحاجة إلى ديمقراطية أكبر والحرية والمحاسبة. عوضاً عن ذلك، أخبرني إسلام أنه وإصلاحيين آخرين ظلوا متشككين للغاية من دور أمريكا في المنطقة، إن لم يكونوا عدائيين صراحة له. لقد قال في بيته الذي على مرمى حجر من جامعة القاهرة، «إن الحرب على الإرهاب تقوض مدافعي الديمقراطية وتقوي الديكتاتوريات العربية، فهذه الأخيرة تستخدمها لتأجيل الإصلاحات وتجادل بأن تكون مؤيدة للإصلاح يعني الانحياز إلى أعداء الدولة.» إن هناك براهين وفيرة لدعم حجة إسلام. ففي أسبوع مقابلته، نشرت جريدة الأسبوع، القريبة من حزب مبارك الحاكم، مقالاً بعنوان «خطة واشنطن لمصر،» يدعي أن هدف أمريكا كان تعيين مسيحيّ قبطي كنائب للرئيس وإلغاء المادة الثانية من الدستور (التي تقول أن الشريعة الإسلامية هي حجر الأساس للنظام القانوني). أثناء ذلك، كانت الأسبوعية روز اليوسف الموالية للحكومة تتهم سعد الدين إبراهيم «بالتعامل مع الولايات المتحدة وإسرائيل لتشويه صورة مصر.» لقد كان الجو الأوسع المعادي للولايات المتحدة يُيسر ردود الفعل العنيفة المنسقة. في ذاك الحين أخبرني هاني شكرالله، المدير الإداري في حينه للأهرام الأسبوعي قائلاً، «لقد أخرت الحرب على العراق أجندة الإصلاح بعدة طرق، وأطلقت نوع من الثأر ضد الولايات المتحدة. وذلك امتد إلى ثأر ضد الغرب ككل. ومع قانون الوطنية وخليج جوانتانامو وأبو غريب و[تدمير] الفلوجة، لا أحد في الوطن العربي يمكنه الآن الاستماع للأمريكيين يدافعون عن الديمقراطية دون أن يطرف له جفن.» و لمفارقة الإضافية أنه حتى حيثما توجد حركة متجددة للإصلاح، تكون كلها تقريباً باتجه يتحدى مصالح الولايات المتحدة: فنشر الديمقراطية عبر العالم العربي، حتى في المقتطفات الإذاعية القصيرة، كان دائماً سيعني أن العرب من المرجح أن يُعبر ا عن انتقادات أقوى لسياسات إسرائيل وأمريكا المتعلقة بالشرق الأوسط.

أعار برنامج الأمم المتحدة الانمائي اسمه 'تقرير ٢٠٠٣ م للتنمية البشرية العربية

حول الحكم في الوطن العربي رغم اعتراضات الولايات المتحدة على أجزاء من النص. وقد أخبرني مؤلفه الرئيسي، المفكر المصري نادر فرغني، في مكتبه بالقاهرة أن الدراسة كانت قد أغضبت الأنظمة العربية والولايات المتحدة بنفس القدر. وقال: «أحد الأسباب أنه احتوى على انتقاد قوي نوعاً ما للاحتلال الأمريكي للعراق. ويحاجج التقرير أن طريقة ما يسمى الحرب على الإرهاب التي تُشن تسببت بالتأكيد في مزيد من القيود على الحرية في البلاد العربية.» وأضاف بأن هذا التقرير كان له أن يصيب «مركز الهدف.» فمن الطبيعي ألا يُستقبَل بترحاب من الأنظمة الحاكمة - بما في ذلك الولايات المتحدة، الحالة الواضحة جداً لنظام حكم سيء غير داعم للحرية جداً.« ويبدو المشهد الآن سريالياً كون إدارة بوش استخدمت تقرير ٢٠٠٢ م للتنمية البشرية العربية كأساس لمقترحاتها المفصلة الأولى حول الإصلاح في الوطن العربي. إنه لواضح أن الولايات المتحدة لم تُصطد فقط بين المعارضة الإسلامية والنظام، بل أيضاً بين المعارضة العلمانية (أو ما تبقى منها) والنظام.

إن المرء ليميل، بمهما كانت المقدرة متواضعة، أن يسدي نصيحة لواشنطن في هذا السياق، ليس على الأقل لأن الرئيس الأمريكي الحالي سيغادر المكتب في يناير ٢٠٠٩، الجزء من عملية ديمقراطية قد يقرر الشعب الأمريكي فيها أن يصبح كتلة توجيه لما يتبقى من المستشارين المحافظين الجدد المحيطين ببوش. إلا أنه ليس هناك أي شيء في هذه المرحلة يوحي أن الشخص الذي سيخلف بوش، سواء ديمقراطيًا أو جمهوريًا، سيملك أي شيء جديد أو أصيل يقدمه للسياسة الخارجية الأمريكية، أو سيكون راغباً في الاستماع لأصوات مختلفة. وفي ذات الوقت، يجب أن يكون واضحاً وضوح الشمس الآن لكل المرشحين أن التدخل العسكري الفج، سواء وقائي أو غيره، وصفة فقط لكارثة في المنطقة، فرد الفعل السلبي المرفوض ليس فقط فيما يخص قتلى وجرحى المدنيين (بالإضافة لقتلى وجرحي جنود الولايات المتحدة)، بل فيما يخص أيضاً السخط الذي تولده هذه الحروب بين الجماهير العربية، والفرص المصاحبة التي تقدمها لمجموعات التيار العام الإسلامية مثل الإخوان المسلمين لحشد التأييد لهم.

إن طريقة أخرى للاقتراب من مصر ستتخذ محوراً من حقيقة أن الإخوان المسلمين حققوا تغلغلاً محدوداً فقط في التيار العام منذ عشرينيات القرن الماضي؛ فالإسلام الممارس بواسطة معظم المصريين جوهرياً صوفي بالطبيعة وبغياب البديل لهذا السبب غير متسامحين مع العقيدة السنية المتطرفة (ناهيك عن العنف المستوحى من القاعدة)؛

والمسلمون والمسيحيون في مصر فخورون بشكل كاسح بتاريخهم المشترك وبالنسبة للجزء الأكبر يواصلون العيش كشعب واحد ويشتركون في المهرجانات والأعياد الدينية لبعضهم البعض؛ وبالرغم من الدعاية المعادية لإسرائيل المدبرة بواسطة النظام، المصريون سعداء تماماً للعمل مع الإسرائيليين طالما الشروط عادلة ومنصفة (كما اتضح في «المناطق الصناعية المؤهلة» الإسرائيلية المقامة في مصر) وإعطاء مأزق زملائهم العرب في فلسطين أكثر من مجرد اعتراف رمزي؛ ويظل هناك ذاك الإعجاب بالحرية الأمريكية والأوروبية، إن لم تكن السياسة، التي كثير من المصريين راغبون بشكل متواصل للمخاطرة بحريتهم أو حتى حياتهم من أجل أقصر فرص ليتذوقوها بأنفسهم.

إن المفتاح، بالطبع، هو البليونا دولار التي تعطيها الولايات المتحدة لمصر سنوياً كمساعدة، التي يجب ربطها بما لا لبس فيه بالتقدم في الإصلاح وبتهديد واضح بأن المال يجب أن يُحول إلى المشاريع الشعبية في مصر التي تشجع الديمقراطية إن لم يقل فقط الإصلاح يحدث بل يُرى يحدث كذلك أيضاً. فواشنطن يجب أن تحصل على شيء ما مقابل أموالها؛ وما الذي ستخسره واشنطن حقاً باتباع مثل هذا المسار؟ إن نظام مبارك على الأرجح من النادر أن يسلم السلطة للإخوان المسلمين عندما يستدعي ألاعيبه، أو تأجيج الغضب الشعبي إلى درجة ربما خروجه عن السيطرة. فمن بين المصريين على أية حال لن يكون سعيداً بنوال النظام صفعة مجازية على وجهه، آخذين في الاعتبار الصفعات المادية الجدية والأسوأ كان للكثير منهم أن يعانوا على أيدي بلطجية النظام كل يوم؟ وإسرائيل، في الأثناء، متفوقة عسكرياً على مصر لدرجة أن أي هجوم من قبل الأخيرة على الأولى ليس أقل من انتحار. وعلى مستوى المنطقة، تقلّص تأثير مصر بشكل ضخم أيضاً. فمن فلسطين إلى العراق، ولبنان إلى سوريا، وبشكل أهم إيران، المملكة العربية السعودية هي المسؤولة الآن، وليس هناك حليف لواشنطن أكثر موثوقية في الوطن العربي من بيت سعود – الحليف، علاوة، الحصين إلى مدى بعيد ضد ضغط واشنطن عندما تحلق أسعار النفط في أعلى مستوياتها على الإطلاق. إن المصريين تحت هذا الضغط ليس لهم خيار إلا إجراء إصلاحات ذات معنى، مهما كانت بطيئة. فأن تتقدم بوصة أفضل من ألا تتحرك على الإطلاق.

لمائتي عام قادت مصر مساراً بين قطبي الشرق والغرب. المصريون العاديون حلفاء واشنطن الطبيعيين، إنْ كانوا يرون فائدة حقيقية لأنفسهم في التحالف. بالنسبة لواشنطن أن تتخلى عن الشعب المصري بترك الأمور تتفاقم، بكل المخاطرة التي تتضمن جلب

الإخوان المسلمين إلى السلطة، كما لو أن الشعب المصري لا يستحق شيئاً أفضل ولا يريد شيئاً أكثر، كما يبدو بشكل متزايد أن كثيراً من محللي السياسة المقيمين في واشنطن يدَّعون، سيكون أكثر من مجرد خيانة لما كانت تاريخياً الثقافة الأكثر حيوية وتنوعية في الوطن العربي: وسيبدو هذا الترك أيضاً ناقوس الموت للديمقراطية والتعددية عبر المنطقة كلها. باختصار، يجب على واشنطن أن تفكر على المدى البعيد، معيدة ببطء تقييم دعمها لديكتاتور مصر بينما تبذل قصارى جهدها لحل القضية الفلسطينية، التي يستغلها ليحرف الانتباه عن عيوبه هو الضخمة. وعلى الولايات المتحدة الحث على إصلاحات اقتصادية تعالج هموم الجماهير المصرية المشروعة جداً.

الولايات المتحدة لها تاريخ طويل من التدخل في الشرق الأوسط، ونادراً ما سارت سياساتها في الاتجاه الذي تنويه، حتى لو افترضنا أفضل النوايا. فبرج القاهرة أحد المباني البارزة في سماء القاهرة. إنه واحد فقط من تركات الجهد الأمريكي لجلب ناصر إلى جانبهم. أحد القصص تقول أنه بُني بأموال مقدمة، فعلاً كرشوة، من قبل كارمت (كيم) روزفلت، عميل CIA الأسطوري (الذي لعب دوراً محورياً في استعادة الشاه عام ١٩٥٣). إن البناء معروف بشوكة ناصر، لأن ناصر أخذ النقود واستمر في طريق المتاعب، متابعاً سياساته هو. وبمعنى ما، الحكومة الحالية بالمثل تعطي الأمريكيين بعبوصاً، والصفقة الأساسية اختصرها بوش بعناية في لقائه مع قاسم في واشنطن. ومع هيبة أمريكية متدنية جداً في المنطقة، آخذين في الاعتبار الفشل الفظيع في العراق وغياب التقدم في مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، يشعر مبارك أن الأمريكيين على المدى القصير يمتلكون خيارات قليلة، ورغبة قليلة للضغط بشدة جداً. والنتيجة اعتقاد النظام بوجود كل الأسباب للتفكير بأن الوضع الراهن سيستمر.

في خريف ٢٠٠٧، عقد الحزب الديمقراطي الوطني انتخابات لقيادته العليا، وخلال فترة الاستعداد كان الإجماع أن مبارك سيفوز بسهولة؛ ففي تنبؤ ببصيرة أكبر من الشهير «ديوي بيتس ترومان» عنونت صحيفة الجمهورية المملوكة للدولة مقالة بـ «سينتخب مبارك بالإجماع.» لقد كان كذلك بالطبع؛ وارتقى جمال في هرمية الحزب، جاعلة منه بحسب القوانين الرسمية البيزنطية، مؤهلاً أخيراً للتقدم للرئاسة بجهده. إن الأنظمة الاستبدادية قد تكون مملة، لكن على الأقل يمكن التنبؤ بها. وهذا، يبدو، لما يثير الحزن، ما تريده واشنطن. ومع ذلك، المشكلة أن السياسة من النادر التنبؤ بها، أقل ما

يكون في الشرق الأوسط. وبينما على المرء ألا يُقلل أبد من قدرة نظام مبارك على المضي بتخبط، فإن الهياج الكامن بين العمال والآخرين من الصعب أن تكون سبباً للتفاؤل. والنظام أيضاً لا يضع الأساس لانفتاح متزايد عبر، مثلاً، مواصلة سياسات من المحتمل أن تزيد دعم الشعب، ولو حتى ليس بالإجماع. وبالحرمان من الأفكار أو الأيديولوجيا أو الرموز التي يتردد صداها مع الشعب، يترك النظام المشاكل بغير حل وتتفاقم.

ومن هو هناك للملمة الأجزاء؟ الإخوان المسلمون. أنا لا أقول أنهم محبوبون بصفة خاصة، ناهيك عدم امتلاكهم لحلول معقولة (أو قابلة للاستمرار). عوضاً، كونها المعارضة المنظمة الوحيدة، فهم الأقوى ولو بسبب غياب المقابل. حدد حسن البنا، مؤسس الإخوان المسلمين إستراتيجية صابرة من ثلاث مراحل لنيل السلطة: مرحلة الدعاية (الاستعداد)، ومرحلة التنظيم (تهدف إلى تعليم الشعب)، وأخيراً، مرحلة العمل (حيث يُقبض على السلطة). وبينما قد تكون تلك الخطة عامة وغامضة، وحقاً بينما معظم محللي الإخوان المسلمين يميلون لأن يكونوا كذلك، فإنها تتضمن فعلاً إجراءات عملية، ويمكن القول بصدق أكثر أن الإخوان المسلمين في الواقع هم في المرحلة الثانية – الواضحة من تركيزهم على التعليم والثقافة، أو بدقة أكثر التعليم بكل الأنواع التي لا تتوافق مع الصيغة الإسلامية للجماعة.

الأمر الظاهر بنفس القدر أن الإخوان المسلمين يتعلمون من خبرات الآخرين. ففي خريف ٢٠٠٧، أشار موقعهم الرسمي على النت إيجابياً إلى مقال لـ BBC عرض الظروف المرجح غالباً أن تقود إلى اضطرابات شعبية وتقلب الحكومة، مستخدماً كمثال تجربة ميانمار المؤسفة (بورما) تحت حكم النظام العسكري. ومن بين العوامل الرئيسية التي تم تحديدها على أنها من المرجح أن تقود إلى تغيير النظام: احتجاجات شعبية واسعة النطاق تشرك كثير من المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة؛ قيادة معارضة بأفكار واضحة يمكن للشعب أن يلتف حولها؛ القدرة على استخدام وسائل الإعلام بشكل ما لتوصيل الرسالة؛ آلية لتقويض النظام القائم، سواء بانقلاب داخلي على هيئة مجلس عسكري أو ولادة الإصلاحيين أو الاستنزاف البسيط للحكومة الموجودة يؤدي إلى انهيارها. ناشط الإخوان المسلمين المغتبط الذي جذب الانتباه إلى المقالة سأل زملاءه الإسلاميين على موقعهم على النت: «هل يمكن تنفيذه في مصر؟» إن لدى المرء الانطباع أن السؤال المطروح أكثر من مجرد مجاز.